

تقييم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر وعلاقته بمدى تنمية القطاع الفلاحي

-دراسة تحليلية-

بن ميمون إيمان^{1*} بن الدين نور الهدى²،

¹مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع، والمحاكاة في الدول المغاربية

²مخبر الأسواق، التشغيل، التشريع، والمحاكاة في الدول المغاربية

¹ جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)

² جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب (الجزائر)

Evaluating the food security situation in Algeria and its relationship to the extent of the agricultural sector development

-Analytical study-

Benmimoun imane^{1,*}, Beneddine Nour el houda²

¹ Ain Temouchent University Belhadj Bouchaib (Algeria) & ² Ain Temouchent University Belhadj Bouchaib (Algeria)

تاريخ الاستلام: 2024/11/03؛ تاريخ المراجعة: 2024/12/25؛ تاريخ القبول: 2024/12/31

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع القطاع الفلاحي بالجزائر ومدى تطويره من خلال التطرق إلى مقومات القطاع وكذا واقع الإنتاج الفلاحي في الجزائر حسب إحصائيات سنة 2023، كما هدفت الدراسة إلى تقييم وضعية الأمن الغذائي بالجزائر ومقارنتها بدول المغرب العربي، وقد استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف وتحليل مختلف البيانات الإحصائية التي تخص كل من القطاع الفلاحي والمحاور الرئيسية لمؤشر الأمن الغذائي الصادر عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية. وقد توصلت الدراسة إلى أن الجزائر لا تزال تحتاج إلى جهود مضاعفة لتطوير وتشجيع الاستثمار في القطاع الفلاحي وبالموازاة مع ذلك يمكنها تحقيق قاعدة آمنة للغذاء وتقليص الفجوة الغذائية إلى أقصى حد ممكن.

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، أمن غذائي، الجزائر .

Abstract: This study aims to identify the reality of the agricultural sector in Algeria. And the extent of its development by addressing the components of the sector. As well as the reality of agricultural production in Algeria according to the statistics of 2023. The study also aimed to assess the food security situation in Algeria and compare it with the Maghreb countries. This study used the descriptive analytical approach in order to describe and analyze various statistical data related to both the agricultural sector and the main axes of the food security index published by the Arab Organization for Agricultural Development. The study concludes that Algeria still needs to redouble its efforts to develop and encourage investment in the agricultural sector and that in parallel, it can achieve a secure food base and reduce the food deficit to the greatest extent possible.

Keywords: agricultural sector, food security, Algeria.

I - تمهيد:

يعتبر موضوع الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من المواضيع الذي تحظى في الآونة الأخيرة باهتمام كبير سواء على الصعيد الدولي أو الاقليمي، لما لها من أبعاد اقتصادية ، اجتماعية وسياسية . إذ يواجه العالم تحديات عديدة من بينها الندرة النسبية للموارد الطبيعية، زيادة عدد السكان ومنه زيادة الحاجات والرغبات من الأغذية، الأزمات الصحية، البيئية والسياسية، كلها كانت بمثابة عوامل ساهمت في خلق أزمة غذاء، وارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية .

الظروف سابقة الذكر تعتبر بمثابة تحدي لكل الدول، حيث تم بذل جهود ومساعي كبيرة قصد التوصل إلى خطط واستراتيجيات لتحقيق الإكتفاء الذاتي، والتحسين من نسبة إنتاج السلع والمواد الغذائية للحد من مشاكل الفقر والجاعة. و الجزائر كغيرها من الدول أصبحت ملزمة على الاهتمام أكثر بقطاع الفلاحة من أجل توفير الاحتياجات الغذائية من جهة ، وتقليص فاتورة الواردات، والعمل على تحقيق استقرار أسعار السلع الغذائية من جهة أخرى، والمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد مع القضاء على هيمنة قطاع المحروقات في هذا الشأن.

ولكن بالرغم من توفر الجزائر على إمكانيات ومقومات زراعية وطبيعية هائلة ، وانتهاجها لعدد من السياسات والإصلاحات في المجال الزراعي، إلا أن نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي للبلد لا زال لم يرقى إلى الآمال المطلوبة ، وعليه نطرح التساؤل الرئيسي التالي : كيف يمكن أن يساهم القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر ؟
وعليه يمكننا اقتراح فرضية البحث التالية : - يساهم القطاع الفلاحي بالجزائر في تحقيق معدلات أمن غذائي ضعيفة.

أهداف البحث : نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى إلقاء الضوء على ماهية واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي ، والوقوف على المشاكل التي يعاني منها القطاع ومحاولة استنتاج الآليات والاجراءات الكفيلة بتحقيق الأمن الغذائي في الجزائر استنادا على هذا القطاع الحساس.

منهج البحث : تم الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي

محااور البحث : تم تقسيم البحث إلى :

- المحور الأول : نظرة مفاهيمية حول القطاع الفلاحي والأمن الغذائي.
- المحور الثاني : تقييم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر
- المحور الثالث : علاقة وضعية الأمن الغذائي بواقع تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

II - نظرة مفاهيمية حول القطاع الفلاحي والأمن الغذائي .

أولا : ماهية القطاع الفلاحي :

هو علم وفن وصناعة أو مهنة استغلال الموارد الأرضية والبشرية في وحدات إنتاجية لإنتاج الزراعة النباتية والحيوانية، وتوصف أحيانا بأنها طريقة في الحياة بالإضافة إلى كونها مهنة أو فن. من خصائصها أنها تختلف عن الحرف الأخرى من خلال عدة خصائص :
ثبات كمية الموارد الاقتصادية الزراعية ، موسمية الإنتاج الزراعي ، التركيب التنافسي للنشاط الزراعي ، صعوبة التحكم في الإنتاج

الزراعي ، ضعف وصعوبة التمويل الزراعي ، ارتفاع نسبة التكاليف الثابتة ، ارتفاع الأهمية النسبية للأرض الزراعية ، تنوع خصائص السلع الزراعية. (لمياء و هاجر ، 2023 ، صفحة 73)

كما يساهم القطاع الفلاحي في توفير العديد من المنتجات الفلاحية التي يستهلكها الأفراد كالمنتجات النباتية والحيوانية ، سواء من خلال التوسع الرأسي في استخدام وسائل حديثة للإنتاج ، والتوسع الأفقي من خلال الزيادة في الرقعة الفلاحية . (شلاي، 2023 ، صفحة 359)

بينما يشكل عزوف الشباب عن العمل في القطاع الفلاحي أحد التحديات التي تواجه هذا القطاع ، ولهذا أولت الجزائر اهتماما كبيرا بهذا المجال من خلال سياسات وإصلاحات متوالية بغرض انعاشه ، فقطاع الفلاحة يعتبر قطاعا رئيسيا في الجزائر و عمودا أساسيا في الاقتصاد الوطني بسبب مساهمته في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا : مفهوم الأمن الغذائي .

تعددت مفاهيم الأمن الغذائي نتيجة تباين نظرة واضعيها ويعود أصل هذا المصطلح إلى بداية السبعينيات ، حيث كان العالم النامي يعاني من مشكلة فجوة غذائية حادة أدت إلى زيادة تبعيته للخارج لتأمين احتياجاته الأساسية من الغذاء. وعلى الرغم من أن مصطلح الأمن الغذائي حديث الاستعمال إلا أنه يلاقي الاهتمام الأكبر من المنظمات الدولية والخبراء والباحثين (براهيم، 2016 ، صفحة 70). وفيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالأمن الغذائي :

- عرفت منظمة الأغذية والزراعة (فاو) في مؤتمر القمة العالمي للأغذية لعام 1996 الأمن الغذائي بأنه "يتحقق الأمن الغذائي عندما تتوفر لجميع الناس، في كل الأوقات، الامكانيات المادية والاجتماعية والاقتصادية، للحصول على أغذية كافية وسليمة ومغذية تلبي احتياجاتهم التغذوية وتناسب أذواقهم الغذائية للتمتع بحياة موفورة النشاط والصحة " (الغني و لعوج ، 2018 ، صفحة 132)

- وقد جاء تعريفه حسب الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في نص المادة 03 من القانون رقم 18-06 على أنه : " حصول ووصول كل شخص بسهولة وبصفة منتظمة إلى غذاء سليم وكاف يسمح له بالتمتع بحياة نشطة " من خلال التعاريف السابقة فإن الأمن الغذائي يستند على عدة ركائز ومقومات نذكر منها : توفر الغذاء ، الحصول على الغذاء ، استخدام الغذاء واستقرار الغذاء. (ادريس و بن خزناجي، 2023 ، الصفحات 193-194) ، ولإشارة فحتى لو كانت كمية الطعام التي يتناولها الشخص كافية اليوم، فلا يزال يُنظر إليه على أنه يعاني من انعدام الأمن الغذائي إذا لم تكن لديه القدرة الكافية على الحصول على المواد الغذائية بصفة دورية، مما يعرضه لخطر تدهور حالته الغذائية. وربما يكون للأحوال المناخية السيئة، أو عدم الاستقرار السياسي، أو العوامل الاقتصادية (البطالة، وأسعار المواد الغذائية الآخذة في الارتفاع) تأثير على حالة الأمن الغذائي. (البنك الدولي)

كما يعرف الاكتفاء الذاتي بأنه "قدرة المجتمع على الاعتماد الكامل على الموارد والإمكانيات الذاتية في إنتاج كل احتياجاته الغذائية محليا. (عاشوري، 2024 ، صفحة 332)

III- تقييم وضعية الأمن الغذائي في الجزائر

سنعتمد في تقييمنا لوضعية الأمن الغذائي على معطيات تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية من خلال تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي والذي يركز على محاور الأمن الغذائي الرئيسية المتمثلة في إتاحة الغذاء، وإمكانات الحصول عليه، والاستفادة منه واستدامة واستقرار الأمن الغذائي.

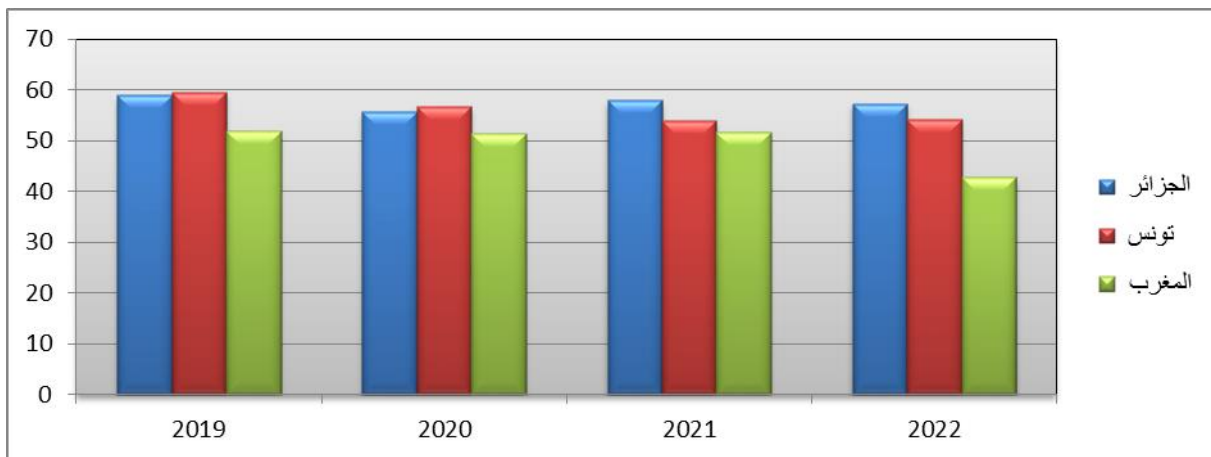
✓ **إتاحة الغذاء:** تعتبر إتاحة الغذاء من أهم محاور الأمن الغذائي التي توضح قدرة الدول على توفير الإمدادات الكافية من الغذاء لسكانها، سواء من إنتاجها المحلي أو من الأسواق الخارجية. وتشكل الأسماك، والخضر والفاكهة، والمنتجات الحيوانية أهم السلع الغذائية التي يتمتع الوطن العربي بمزايا نسبية في إنتاجها، بينما تعتمد المنطقة العربية على الاستيراد في توفير نسب عالية من كميات احتياجاتها من سلع الحبوب والسكر والزيوت النباتية.

جدول رقم 01: درجات مؤشر توفر الغذاء خلال الفترة 2019-2022

	2019	2020	2021	2022	التغير بين عامي 2021-2022
الجزائر	59	55,7	58	57,3	-1,2
تونس	59,6	56,7	54	54,1	0,2
المغرب	51,9	51,4	51,8	42,9	-17,2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

شكل رقم 01: درجات مؤشر توفر الغذاء خلال الفترة 2019-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

يقيس مؤشر توفر الغذاء كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية، وخطر انقطاع الإمدادات والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي. ويتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء، والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير، والبنية التحتية الزراعية، وتقلب الإنتاج الزراعي، ومخاطر عدم الاستقرار السياسي. وقد قدر متوسط مؤشر توفر الغذاء في الوطن العربي عام 2022 مثلاً بأربع عشرة دولة بنحو (55.6) درجة، وهو يقل عن المتوسط العالمي المقدر بنحو (57.0) درجة. (تقرير الأمن الغذائي العربي، 2022)

ومن خلال الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن الجزائر سجلت قيمة 59 سنة 2019 لتتخفص بعدها سنة 2020 بسبب جائحة كورونا إلى 55,7 ، ليرتفع بشكل طفيف خلال سنتي 2021 و 2022 ب 58 و 57,3 على التوالي مسجلة بذلك تغير بنسبة 1,2- بين عامي 2021 و 2022 . وفيما يخص دولة تونس شهدت انخفاضا مستمرا في مؤشر توفر الغذاء من القيمة 59,6 سنة 2019 إلى القيمة 54,1 سنة 2022. أما دولة المغرب فهي الأخرى شهدت انخفاضا ملحوظا خاصة سنة 2022 أين بلغت 42,9 مسجلة بذلك تغيرا بنسبة 17,2- مقارنة بسنة 2021.

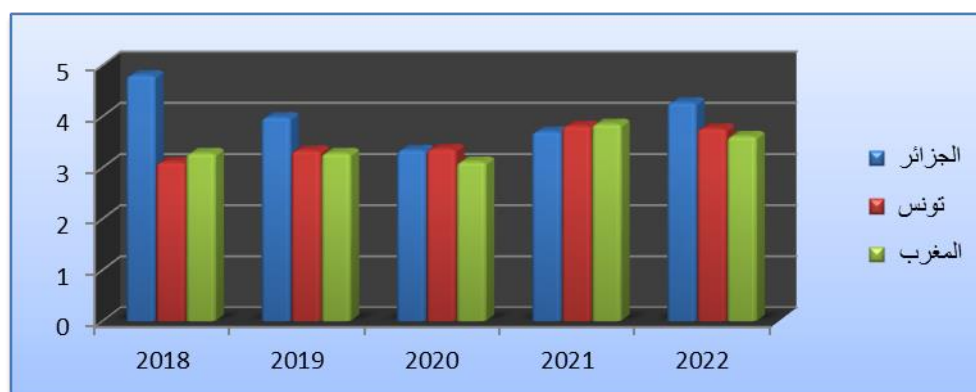
✓ **الحصول على الغذاء:** تقاس إمكانية الحصول على الغذاء بقدرة الأفراد على تلبية احتياجاتهم من السلع الغذائية، وهي بذلك تمثل جانب طلب المستهلكين على السلع الغذائية وفق إمكاناتهم المادية والعوامل المؤثرة على إمكانات الحصول عليها. مثل دخول الأفراد وأسعار السلع الغذائية والنمو السكاني ومعدل النمو في إنتاج الغذاء وتطور النظم التسويقية وتوفر شبكات الأمان الاجتماعي. . ويتم حساب هذا المؤشر عبر ستة مؤشرات فرعية هي: استهلاك الغذاء كنسبة من إجمالي إنفاق الأسرة، ونسبة السكان الذين يعيشون تحت أو بالقرب من خط الفقر العالمي، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتعريفية الجمركية على الواردات الزراعية وبرامج شبكات الأمان الغذائي، وإمكانات وصول المزارعين للتمويل. (تقرير الأمن الغذائي العربي، 2022)

جدول رقم 02: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)

	2018	2019	2020	2021	2022	التغير بين عامي 2022-2021
الجزائر	4,80	3,98	3,34	3,70	4,27	15%
تونس	3,10	3,33	3,36	3,81	3,76	1- %
المغرب	3,28	3,28	3,11	3,85	3,61	6- %

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

الشكل رقم 02: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (ألف دولار)



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية .

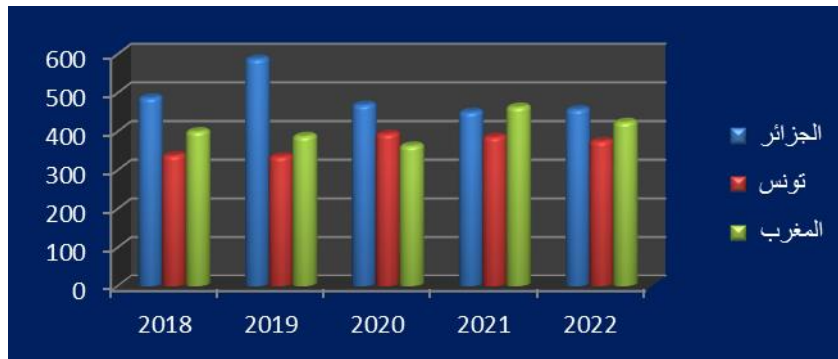
من أهم العوامل التي تؤثر على كميات وأنواع سلع سلة الغذاء في الوطن العربي مستويات الدخل. وتشير إحصاءات البنك الدولي لعام 2022 إلى أن معدل النمو السنوي لمتوسط دخل الفرد في الوطن العربي كان سالبا في 2019 و 2020 ، ثم تحسن بمعدل (1.9%) في عام 2021، وتحسن كثيرا ليبلغ (4.1) في العام 2022 ، متجاوزا بذلك المعدل العالمي ، وقد ارتبطت تلك التقلبات بشكل مباشر بالمتغيرات التي أثرت على حركة النمو الاقتصادي والتبادل التجاري بالوطن العربي والعالم، ومن أهمها التحسن في عائدات النفط والغاز في المنطقة العربية بين عامي 2021 و 2022. (تقرير الأمن الغذائي العربي، 2022) . وبالنظر إلى متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر فنجد أنه قد تحسن بنسبة 15 % بين سنتي 2021 و 2022 أين بلغ 4,27 ألف دولار خلال السنة الأخيرة، في حين سجلت دولة تونس أحسن قيمة لها سنة 2021 ب 3,81 ألف دولار متغيرة بفارق سلبي 1% مقارنة بسنة 2022 . أما دولة المغرب فقد بلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بها ما قيمته 3,85 ألف دولار سنة 2021 ليسجل تغيرا سلبيا بلغ 6- % بين سنتي 2021 و 2022.

جدول رقم 03: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018-2022

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
الجزائر	487,55	588,16	469,07	450,54	457,29
تونس	338,52	335,40	393,91	385,99	375,32
المغرب	400,44	388,24	363,11	463,78	424,46

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

شكل رقم 03: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي خلال الفترة 2018-2022



المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية.

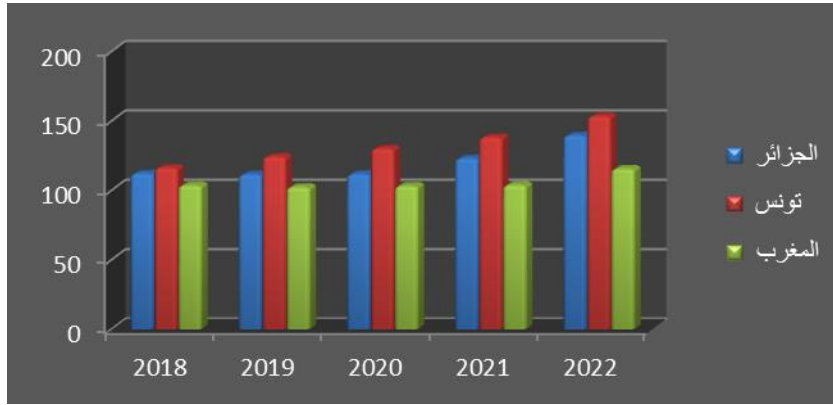
شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي لسنة 2022 بالمنطقة العربية انخفاضا طفيفا مقارنة ب سنة 2021 بفارق 0,9- % ، حيث بل متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي نحو 323,78 دولار للفرد بينما مثيله العالمي فبلغ 520,75 دولار للفرد. أما بالنسبة لدول المغرب العربي فتشهد الجزائر معدلات تفوق 400 دولار للفرد حيث بلغ ذروته سنة 2019 أين بلغ 588,16 دولار للفرد ليتراجع بعدها بشكل تدريجي أين بلغ 457,29 دولار للفرد سنة 2022. وفيما يخص دولة تونس فقد عرفت تذبذبا طفيفا في متوسطات نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي، حيث عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 2020 أين بلغ 393,91 إلى غاية سنة 2022 أين بلغ 375,32. أما دولة المغرب فسجلت انخفاضا طفيفا سنة 2022 أين سجلت 424,46 مقارنة بسنة 2021 أين كان متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي 463,78.

جدول رقم 04: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2018-2022

	2022	2021	2020	2019	2018
الجزائر	139,68	123,19	111,86	111,63	112,25
تونس	153,48	138,42	130,17	124,37	116,37
المغرب	115,72	103,99	103,38	102,49	103,79

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

شكل رقم 04: الأرقام القياسية لأسعار المستهلك خلال الفترة 2018-2022



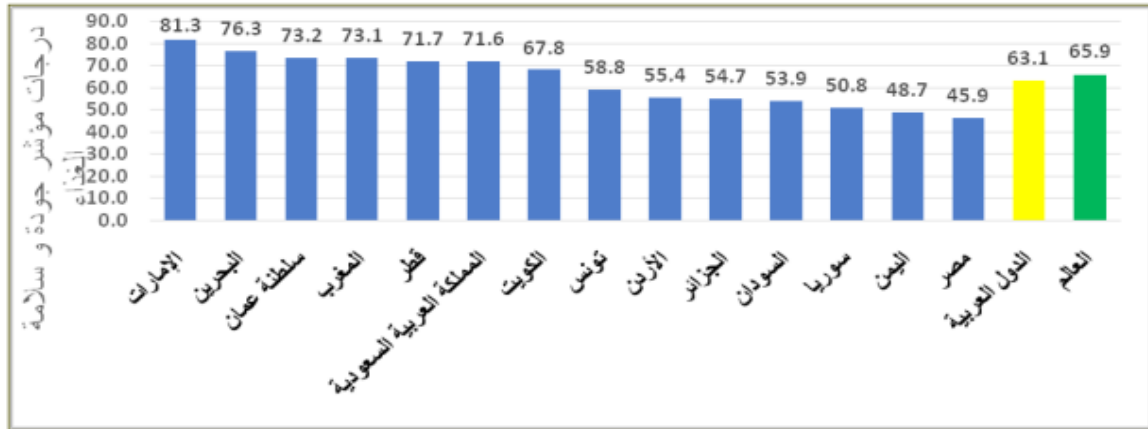
المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية

من خلال تتبع الأرقام القياسية لأسعار الغذاء في دول المغرب العربي نجد أنها شهدت ارتفاعا مستمرا خلال الفترة 2018-2022، حيث شهدت دولة تونس ارتفاعا ملحوظا بلغ ذروته خلال سنة 2022 بـ 153,48 ويرجع هذا لكون تونس من بين الدول التي ارتفعت فيها الأرقام القياسية لأسعار المستهلك بشكل كبير خلال تلك الفترة إلى جانب السودان ولبنان ومصر وسوريا واليمن وهذا مقارنة بسنة الأساس 2015=100 ، والجزائر هي الأخرى شهدت ارتفاعا مستمرا في الأرقام القياسية لأسعار المستهلك وصلت إلى 139,68 سنة 2022. كما سجل المغرب ارتفاعا طفيفا بلغ 115,72 سنة 2022.

وقد شهد الاتجاه العام لمستوى الأسعار العالمية للغذاء زيادة معتبرة تصاعدية سواء على المستوى العربي أو العالمي وأهمها الزيادات في أسعار القمح والأرز وسمك السلمون وفول الصويا ولحوم الأبقار والزيتون النباتية.

✓ **الاستفادة من الغذاء:** يمثل محور الاستفادة من الغذاء جانب مهم من الجوانب الاجتماعية والاقتصادية للأمن الغذائي والتغذوي على مستوى الأسرة، حيث ترتبط تلك الجوانب بالمعرفة والعادات الغذائية، مع افتراض توفر غذاء صحي للأسرة يسهل الوصول إليه، ومن ثم تحديد نوع الطعام الذي يجب شراؤه وكيفية تحضيره واستهلاكه وتوزيعه داخل الأسرة كما يمثل المحور - أيضاً - الاستخدام البيولوجي الذي يتعلق بقدرة جسم الإنسان على تناول الطعام وتحويله والاستفادة منه ويتطلب الاستخدام الآمن والمغذي للطعام توفر بيئة مادية صحية، ومرافق صحية مناسبة، ومياه صالحة للشرب، بالإضافة إلى الفهم والوعي بالرعاية الصحية المناسبة، وإعداد الطعام، وعمليات التخزين وقياس مؤشر "الاستفادة من الغذاء التنوع والجودة التغذوية للوجبات الغذائية المتوسطة، وكذلك سلامة الغذاء ويتم قياس مؤشر جودة الأغذية وسلامتها عبر خمسة مؤشرات فرعية هي تنوع النظام الغذائي، الالتزام الحكومي بتحسين الأوضاع التغذوية وتوافر المغذيات الصغرى وجودة، البروتين وسلامة الغذاء (تقرير الأمن الغذائي العربي، 2022)

شكل رقم 05: مؤشر جودة وسلامة الغذاء في الدول العربية والعالم سنة 2022

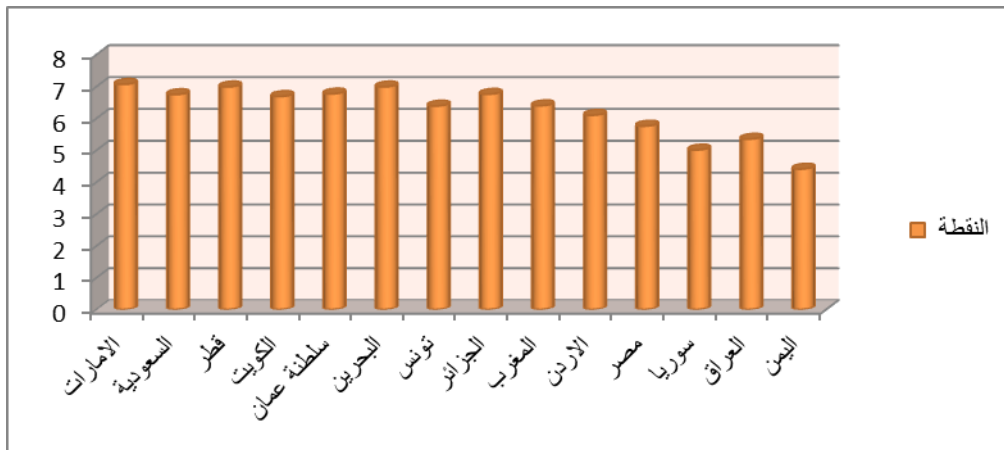


المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

إن مؤشر سلامة الغذاء للوطن العربي، والذي قدر بنحو 63.1، يقل عن نظيره على المستوى العالمي الذي قدر بنحو 65.9 درجة، وبلغت قيمة المؤشر (73.1) درجة في المغرب، أما الجزائر وتونس فتقل قيمتهما عن المتوسطين العربي والعالمي بدرجة 54,7 و 58,8 من أصل 100 درجة. في حين تحتل دول المجلس التعاون الست المستويات العليا للمؤشر .

مؤشر الأمن الغذائي العام:

شكل رقم 06: مؤشر الأمن الغذائي في بعض الدول العربية سنة 2022 (النقطة من 1-10)



المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تقرير الأمن الغذائي العربي 2022

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الدول العربية النفطية قد حصلت على نقاط أعلى ضمن مؤشر الأمن الغذائي العام مقارنة ببقية الدول العربية، حيث حصلت الجزائر على نقطة 6,76 من أصل 10 نقاط، أما دولة تونس فبلغت قيمة المؤشر 6,39 ، أما المغرب فتحصل على 6,40 نقطة. بينما جاءت الدول العربية التي تشهد نزاعات واضطرابات أمنية في مؤخرة التصنيف الدولي.

IV: علاقة وضعية الأمن الغذائي بواقع تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.

يعتبر قطاع الفلاحة من أهم القطاعات في اقتصاد أي بلد ، نظرا لأهمية ودوره الحيوي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية، حيث يساهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي من جهة ، توفير مناصب عمل من جهة أخرى، مساهمته في تحسين الميزان التجاري والتنوع من مصادر المداخيل للبلد... وفي هذا الصدد نجد أن الحكومة الجزائرية بذلت جهود معتبرة لتطوير وإنعاش هذا القطاع بهدف تنويع الموارد الاقتصادية خارج قطاع المحروقات من خلال انتهاج سياسات وبرامج تنموية مختلفة.

سنستعرض في هذا الجزء أهم المقومات التي تمتلكها الجزائر في هذا القطاع ، وكذا أهم الإصلاحات والبرامج التنموية المنتهجة

أولا : مقومات القطاع الفلاحي في الجزائر :

تزخر الجزائر بمقومات طبيعية ، بشرية ومادية تجعل من هذا القطاع محور اهتمام كبير ، ومن أهم هذه المقومات نجد :

- **المساحة الجغرافية والأراضي الزراعية:** تمتلك الجزائر إمكانيات زراعية معتبرة، إذ تحتل الجزائر من حيث المساحة الجغرافية ما يقدر بـ 238.174.100 هكتار و تتميز بتنوع طبيعي يتجلى في تغير وجوه المناطق على امتداد التدرج الشمالي - الجنوبي ويحدد ثلاث مناطق طبيعية كبيرة مفصولة بسلسلي جبال مهمتين، و هي جبال الأطلس التلي في الشمال و الأطلس الصحراوي في الجنوب.

- بالنسبة للمساحة المزروعة كما يظهر في الجدول السابق نلاحظ ارتفاع نسبتها إلى 8509,57 هكتار سنة 2021، بعدما كانت تقدر بـ 5724,78 سنة 2019 ، ويعود هذا إلى الجهود المبذولة في هذا المجال من حيث الاهتمام بمجال الزراعة والعمل على إنعاشها ، إذ نلاحظ أيضا أن المساحات المتروكة انخفضت من 3030,49 هكتار إلى 2848,60 هكتار ما بين سنة 2019 و 2021. إلا أنه يوجد أيضا مساحة زراعية صالحة وهي لازالت غير مستغلة تقدر بـ 7530,60 هكتار.

جدول رقم 07: يوضح إحصائيات حول الأراضي الزراعية بالجزائر

2021	2020	2019		
238174,1	238174,1	238174,1	المساحة الجغرافية	المساحة الجغرافية والمزروعة (بالألف هكتار)
8509,57	8509,57	5724,78	المساحة المزروعة	
5,391	5,382	5,539	نصيب الفرد من المساحة الجغرافية (هكتار)	
0,193	0,192	0,133	نصيب الفرد من المساحة الجغرافية المزروعة	
/	540,90	110,96	مساحة المحاصيل المستديمة المطرية	استخدام الأراضي (المساحة 1000 هكتار)
978,97	493,1	929,5	مساحة المحاصيل المستديمة المروية	
3762,10	3669,10	4183,82	مساحة المحاصيل الموسمية المطرية	
919,90	919,90	500,5	مساحة المحاصيل الموسمية المروية	
2848,60	3030,49	3030,49	المساحة المتروكة	
1958,33	1949,00	4090,99	مساحة الغابات	
32806,50	32841,83	32755,97	مساحة المراعي	
8509,57	5724,78	5522,41	إجمالي المساحة الزراعية المستغلة	
7530,60	7530,60	7530,60	المساحة الزراعية الصالحة الغير مستغلة	

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية ، جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، المجلد 42.

- **تنوع المناطق المناخية والحيوية** : تتميز الجزائر بمناخ من نوع البحر الأبيض المتوسط و يتألف من خمس مستويات حيوية تم توزيعها بناء على الحراري لدرجة حرارة أبرد شهر: الصحراوي، القاحل، شبه الجاف، شبه الرطب و الرطب. لقد سمح التنوع الغني للمناطق و عدد مستويات المناخ الحيوي للمزارعين الجزائريين بتوفير قائمة موسعة من المنتجات الفلاحية للمستهلكين طوال جميع فترات السنة.

- **الموارد المائية** : تتحكم الظروف المناخية بالجزائر في حجم المساحة المسقية والتي هي ضئيلة جدا مع حجم الأراضي الصالحة للزراعة ، فاتساع مساحة التراب الوطني وتنوع المناخ نتج عنه اختلاف كبير في كمية المياه بين القسمين الشمالي والجنوبي ، وتقدر الموارد المائية في الجزائر ب 20 مليار م³ ، منها 13 مليار م³ حجم الموارد السطحية بالشمال ، و 7 مليار م³ من الموارد المائية الجوفية ، وأن هذه الموارد المائية 75% منها قابلة للتجديد .(مباح طه ياسين ، القطاع الفلاحي في الجزائر كآلية للتنوع الاقتصادي ، دراسات وأبحاث المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد 12 ، العدد 04 ، ص556)

- **عدد السكان والقوى العاملة** : نسبة السكان الريفيين من أصل إجمالي عدد السكان الكلي ما بين سنة 2019 و 2021 ، إذ نلاحظ أنه في انخفاض مستمر، لتفضيل السكان الاستقرار بالمدن نظرا لعوامل وظروف العيش المختلفة عن الريف.

وكذا نسبة اليد العاملة الزراعية من إجمالي القوى العاملة الكلية فقد قدرت ب 21.2 %، وهذا راجع إلى استجابة فئة من اليد العاملة للإصلاحات الفلاحية والامتيازات الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية في هذا المجال، إلا أنها انخفضت سني 2020 و 2021 لتشكل نسبة 20.8%، وهذا راجع إلى عزوف المورد البشري عن العمل في المجال الزراعي وتفضيله قطاعات أخرى قد تكون بأقل جهد وتكلفة وأسرع ربحا من جهة ، وأيضا بسبب تداعيات أزمة كوفيد التي أثرت سلبا على جل القطاعات، هذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 08: يوضح عدد السكان ونسبة القوى العاملة الزراعية

2021	2020	2019		
44177,969	44250	43000	السكان الكليين	عدد السكان الكليين والريفيين (ألف نسمة)
11317	11382	11543	السكان الريفيين	
12260,83	12102,76	12700,00	القوى العاملة الكلية	القوى العاملة الكلية والزراعية (ألف نسمة)
2650,00	2650,00	2693,55	القوى العاملة الزراعية	

المصدر : الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 42.

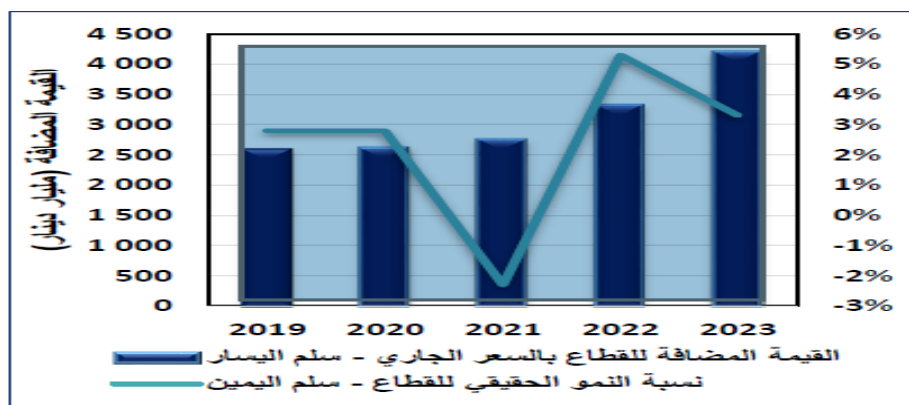
ثانيا : واقع الانتاج الفلاحي في الجزائر (2024)

سجل الانتاج الفلاحي في الجزائر حسب التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي الصادر عن بنك الجزائر في 2024 الإحصائيات التالية : (التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ، 2024 ، صفحة 21)

- سجل الإنتاج الفلاحي تراجعاً في النمو، حيث انخفض من 5,3 ٪ سنة 2022 إلى 3,3 ٪ سنة 2023، ليساهم بذلك بنسبة 8,4 ٪ في النمو الإجمالي مقارنة ب 16,0 ٪ سنة 2022 . ومع ذلك، أظهر القطاع الفلاحي ارتفاعاً في حصته من إجمالي الناتج الداخلي الخام الحالي والتي بلغت 12,9 ٪ مقارنة ب 10,4 ٪ سنة 2022.

- وعلى صعيد القيمة المضافة، حقق قطاع الفلاحة 4 204,47 مليار دينار سنة 2023 ، مقابل 3323.06 مليار دينار سنة 2022 .
- في سنة 2023 انخفض إنتاج محاصيل الحبوب بشكل حاد بنسبة 77,21 %، بعد أن ارتفع بنسبة 51,4 % سنة 2022 ، حيث انتقل من 41,9 مليون قنطار سنة 2022 إلى 9,5 مليون قنطار سنة 2023، وقد أثر هذا الانخفاض على جميع محاصيل الحبوب.
- وبعد ارتفاع حاد في سنة 2022 (30.34 %) ، تباطأ نمو إنتاج الزيتون ليسجل زيادة طفيفة قدرها 0,79 % في سنة 2023 ، ليصل الإجمالي إلى 9,3 مليون قنطار، تقريبا دون تغيير مقارنة بسنة 2022 حيث بلغ 9,2 مليون قنطار
- وعرف قطاع زراعة الكروم والحمضيات نفس الاتجاه حيث انخفض إنتاج الحمضيات بنسبة 0,86 % مقابل ارتفاع بنسبة 7,48 % في السنة السابقة .وسجل قطاع الكروم انخفاضا بنسبة 0,12 % مقارنة بنمو نسبته 9,33 % في السنة السابقة.
- وبالمثل، سجلت زراعة الخضراوات انخفاضا يصل إلى 132,2 مليون قنطار في سنة 2023 مقارنة ب 135,7 مليون قنطار في سنة 2022 ، أي انخفاضا بنسبة 12,51 % . ومع ذلك، سجل إنتاج البطاطا نمواً بنسبة 6,23 %، حيث ارتفع من 38,5 مليون قنطار في سنة 2022 إلى 40,9 مليون قنطار في سنة 2023.
- وبالإضافة إلى ذلك، انخفض إنتاج الحيوانات من حيث الحجم مما أدى إلى انخفاض محسوس بنسبة 27,46 % للحوم الحمراء و 16,39 % لإنتاج الحليب ، و 0,3 % للبيض . ومع ذلك، سجل إنتاج الصوف والعسل واللحوم البيضاء نمواً إيجابياً بنسبة 28,33 و 13,49 و 7,06 % على التوالي، مقارنة بانخفاضات بلغت 33,46 و 14,65 و 2,45 % على التوالي في سنة 2022.
- علاوة على ذلك، فقد شهد قطاع صيد الأسماك والمائيات انخفاضا كبيرا، حيث سجل نمواً بنسبة 0,8- %، مقارنة ب 0,3 - % في السنة الماضية. ورغم هذا الانخفاض، ارتفعت القيمة المضافة لهذا القطاع من 77,4 مليار دينار سنة 2022 إلى 82,1 مليار دينار سنة 2023.

شكل رقم 07: يوضح نمو القطاع الزراعي في الجزائر خلال الفترة 2019-2022



المصدر: التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي ، بنك الجزائر ، جوان 2024، ص 21.

ثالثا : الجهود المبذولة في مجال إنعاش قطاع الزراعة :

حسب إحصائيات المنظمة العربية للتنمية الزراعية فإن الجزائر تخصص ميزانية للإنفاق الحكومي في مجال الزراعة وكذا على البحث والتطوير في قطاع الزراعة والأسماء، كما يبينه الجدول الموالي

جدول رقم 09: القروض الزراعية والسمكية والإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة في الجزائر

القروض الزراعية والسمكية والإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة والثروة السمكية للفترة 2018-2021				
2021	2020	2019	2018	الانفاق الحكومي على البحث والتطوير في قطاع الزراعة والأسماء (مليون دولار أمريكي)
/	20,57	20,57	20,57	
1679,09	/	/	/	الانفاق الحكومي على الزراعة

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، المجلد 42.

- كما أن المساعي الحثيثة التي تم مباشرتها بغرض تجسيدها ميدانيا لتطوير مجال الفلاحة و التنمية الريفية، قد تضمنتها ورقة طريق القطاع لفترة 2020-2024، النابعة من التزامات الأربعة و الخمسين (54) للسيد رئيس الجمهورية و من مخطط عمل الحكومة و ذلك ترسيخا لمبدأ جعل الفلاحة محركا أساسيا للنمو من خلال توفير الأطر التنظيمية و القانونية و التحفيزية لفائدة الفلاحين و الموالين والفاعلين و المستثمرين لتنمية القطاع في كافة أبعاده و مناحيه.

و تجسيدا لمسار التنمية الفلاحية والريفية و مواصلة للمجهودات، بناء على مكتسبات السياسات الفلاحية المتعاقبة، تم إعداد ورقة طريق للتنمية الفلاحية والريفية لفترة 2020-2024. تركز على جملة من المحاور، تتمثل فيما يلي: (وزارة الفلاحة والتنمية الريفية)

- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات المروية.
- زيادة الإنتاج والإنتاجية.
- ترشيد استخدام الأراضي الزراعية
- التنمية الزراعية والريفية في المناطق الجبلية.
- الحفاظ على التراث الحرجي وتنميته وتعزيزه.
- التنمية الزراعية والريفية في مناطق السهوب والزراعة الرعوية.
- التنمية والترويج في المناطق الصحراوية.
- دمج المعرفة والرقمنة في برامج التنمية.
- و في نفس السياق، تم تحديد الأولويات، بحيث تم إعداد برنامج على المدى القصير و آخر ذات طابع مستمر، يولى البرنامج القصير المدى بتنمية الزراعة الصحراوية، من خلال توسيع المناطق ذات القدرات وتنمية المحاصيل الصناعية (كالدرة ، وفول الصويا ، وبنجر السكر، وغيرها) وكذا إنشاء الديوان الوطني لتنمية الزراعة الصناعية في الأراضي الصحراوية.

خاتمة :

من خلال دراستنا لمختلف المحاور الرئيسية لمؤشر الأمن الغذائي العام في الجزائر اتضح لنا أن هناك معدلات شبه مقبولة في مختلف المؤشرات الفرعية للأمن الغذائي وهو الأمر الذي يستدعي مضاعفة الجهود لتطوير القطاع الفلاحي بشكل فعلي خاصة مع التزايد الكبير لمختلف التحديات التي تعيق مسار التنمية الزراعية والفلاحية في الجزائر . فبالرغم من الإمكانيات الطبيعية والبشرية والمادية الهائلة التي تتمتع بها الجزائر إلا أنها لاتزال تعاني مشكلة تحقيق الأمن الغذائي، وهذا بسبب تأثير عدة عوامل والتي يمكن حصرها في قصور السياسات الزراعية التي تم تبنيها وعدم إعطاء القطاع الزراعي والفلاحي المكانة التي يستحقها ضمن باقي القطاعات خاصة مع تزايد عدد السكان وارتفاع الاستهلاك الغذائي كما ونوعا، وكثرة التغيرات المناخية وقضايا التصحر والجفاف والاحتباس الحراري. كما أن تداعيات الأزمات الإقليمية والنزاعات الدولية والمعضلات الصحية والبيئية كلها لها تأثير كبير في تراجع حصص واردات الدول من الغذاء. وعليه يمكن طرح مجموعة من البدائل والمقترحات الممكن تجسيدها لإنعاش القطاع الفلاحي وتحقيق الأمن الغذائي بالجزائر:

- جذب الاستثمار المحلي والأجنبي من ذوي الخبرة في الإنتاج الزراعي والفلاحي مع تقديم التسهيلات والمساعدات اللازمة للمستثمرين؛
- إعادة تنظيم وهيكلية العقار الزراعي في الجزائر، بشكل يتواءم مع خطة النهوض بالقطاع والوصول إلى سقف الاكتفاء الذاتي، وتفايدي التقلبات التي تعرفها أسعار المواد الزراعية في الأسواق الدولية،
- الحرص على وقوع الأراضي الفلاحية تحت تصرف القادرين على استغلالها بكفاءة سواء بعقد ملكية أو كراء، مع ضرورة تحرير المساحات الزراعية المحتكرة والتي تستغل لأغراض لا تدخل ضمن خطة النهوض الزراعي في الجزائر.

المراجع:

- الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية. جامعة الدول العربية. المنظمة العربية للتنمية الزراعية. المجلد 42.
- ادريس م، &، بن خزانجي، أ. (2023). دور القطاع الفلاحي في تحقيق الأمن الغذائي. مجلة أبحاث إقتصادية معاصرة، 06(02)، 193-194.
- الغني، ك. م، &، لعوج، ب. (2018). أهمية القطاع الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر باستخدام نموذج تصحيح الخطأ. مجلة الدراسات الاقتصادية المعمقة (17)، 132.
- براهيم، ب. (2016). واقع الأمن الغذائي العربي خلال الفترة (2000-2014) ومتطلبات تحقيقه. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 12(15)، 67-90.
- شلاي، ن. (2023). استراتيجية دعم وتطوير القطاع الفلاحي لتحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، 2009-2018. مجلة الواحات للبحوث والدراسات، 16(01)، 359.
- عاشوري، ع. أ. (2024). الأمن الغذائي في الجزائر وتحديات تحقيقه. مجلة القانون، المجتمع والسلطة. 13(1)، 329-345.
- لمياء، م، &، هاجر، ب. (2023). تحليل واقع القطاع الفلاحي. مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية. 05(01)، 73.
- التقرير السنوي للتطور الاقتصادي والنقدي. (2024). بنك الجزائر.
- البنك الدولي .
- s.d. Consulté le 09 06, 2024, sur)
<https://www.albankaldawli.org/ar/topic/agriculture/brief/food-security-update/what-is-food-security>
- تقرير الأمن الغذائي العربي. (2022). المنظمة العربية للتنمية الزراعية.